



المبادئ الإرشادية غير الملزمة بشأن استخدام الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة في الإجراءات الجنائية ضد المدنيين¹

أولاً- مقدمة

أ- السياق

على امتداد النزاع المسلح في سوريا والعراق، سافر إلى هذه المنطقة أكثر من 40000 من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من نحو 100 بلد. وبينما كانت سوريا والعراق هي بؤرة اجتماعهم في السنوات الأخيرة، فإن "ميدان المعركة" الإرهابي لا يزال يتسم بأنه عابر للحدود الإقليمية وأنه عالمي. وخلال العقدين الماضيين، تنامت استفادة المنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية² من الأماكن التي لا تخضع لسلطة الدولة أو التي تتضاءل فيها سلطة الدولة لتأكيد سيطرتها على الأراضي في بلدان متعددة. ونتيجة لذلك، تخوض القوات العسكرية بانتظام نزاعاً مسلحاً مستمراً وأنشطة عملياتية أخرى ضد المنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية. ولهذا السبب، قد تتعاون الدول مع قوات محلية حكومية وغير حكومية في المناطق التي قد تكون أو لا تكون خاضعة للسيطرة السيادية. وقد يؤدي ذلك إلى احتجاز أفراد يتم التعامل معهم من خلال نظام العدالة الجنائية، بدلاً من الخضوع لعملية إنهاء حركية. ولذلك، فإن الملاحقات القضائية والمحاكمات الفعالة في هذه الظروف أمر بالغ الأهمية لنجاح المهمة العسكرية.

وتستغل الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية مناطق النزاع التي غالباً ما تكون حضرية ومتقلبة وغير متجاورة مما يزيد من تعقيد بيئة العمليات فيها. وعلى امتداد النزاع، قد تحتجز القوات العسكرية إرهابيين وتضبط كذلك وثائق ووسائط إلكترونية وغيرها من المواد. ومن المهم للغاية بعد احتجاز الإرهابيين العثور على مسارات تقضي إلى الإدانة وضمان الاستخدام الفعال للمعلومات التي جمعها الجيش في التحقيقات الجنائية والمحاكمات المدنية.³

ويؤكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2396 على أهمية أدوات العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب. ويؤكد القرار على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 1373، بـ "كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة". وعلاوة على ذلك، يشدد قرار مجلس الأمن رقم 2396 على أن الدول الأعضاء تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية في مكافحة الأعمال الإرهابية. وتشمل هذه المسؤولية بالضرورة التحقيق مع مواطنيها وملاحقتهم قضائياً ومحاكمتهم في الجرائم المتعلقة بالإرهاب، وقد ورد ذلك في أكثر من قرار، من بينها قرار مجلس الأمن رقم 2396 الذي يحث الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ استراتيجيات مناسبة للتحقيق والملاحقة القضائية للمشتبه في ارتكابهم جرائم ذات صلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب المبينة في الفقرة 6 من قرار مجلس الأمن رقم 2178.

¹ في مصطلح هذه الوثيقة، يُستخدم مصطلح "الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة" لوصف الوثائق والأشياء التي يجمعها الأفراد العسكريون أو التي تُعطى إليهم. ويدرك محررو هذه الوثيقة وجود مصطلحات أخرى مستخدمة، مثل استغلال المواقع الحساسة، أو المادة المضبوطة من المُعادين، أو حتى المواد المُجمّعة التي يمكن استغلالها. وفضل المحررون استعمال "الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة" لأن هذا المصطلح يُستخدم في المحافل الدولية والمحافل المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، ينصب تركيز هذه الوثيقة على استخدام المواد والأشياء التي يجمعها الجيش كأدلة في التحقيقات والمحاكمات المدنية. وهذه المبادئ التوجيهية غير ملزمة وترمي إلى إسداء المشورة إلى طائفة من البلدان المهتمة بوضع أو تعديل القوانين والسياسات المتعلقة بكيفية استخدام الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة في القضايا ذات الصلة بالإرهاب.

² يمكن أن يُشار إليها كذلك بالمنظمات المتطرفة العنيفة.

³ قد يكون بعض هؤلاء الأفراد من السكان الأصليين لهذه الدول ويواجهون العدالة في المحاكم المحلية.



وتشدد كذلك خطة الولايات المتحدة الإستراتيجية المتكاملة لهزيمة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا على أهمية إنفاذ القانون كجهد رئيسي لتحقيق أهدافنا الوطنية.⁴ وعلاوة على ذلك، تسلط إستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب الضوء على أهمية العدالة الجنائية والأدوات الأخرى في مكافحة الإرهاب في بيئة التهديد تلك التي تتسم بالتقلب والتعقيد واللامركزية. وتشير الإستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة "تعزز جمع واكتشاف واستغلال المعلومات المحددة للهوية التي تدعم مهمة مكافحة الإرهاب، لا سيما بيانات الاستدلال البيولوجي. وتشمل فئات المعلومات المبينة للهوية المعلومات المتاحة للعامة، والمعلومات الاستخباراتية المالية، والمواد المضبوطة من المَعادين".

وفي حين يسعى العديد من الدول إلى وضع وتطبيق حلول للعدالة الجنائية للتعامل مع الإرهابيين، فإنها تواجه عدداً لا حصر له من التحديات. أحد تلك التحديات التي أشارت إليها البلدان في عدد من المحافل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف هو استخدام المعلومات أو المواد التي يتم جمعها من ميدان المعركة في نظام العدالة الجنائية للمدنيين. على سبيل المثال، توجد دول ليس لديها سلطة قانونية لتقديم المعلومات التي تجمعها كيانات، بخلاف هيئات إنفاذ القانون، كدليل في قضية جنائية للمدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، توجد دول ليس لديها الآليات القانونية التي تسمح لها بحماية المعلومات السرية في الإجراءات الجنائية كما هو متبع في الولايات المتحدة.⁵ وعلاوة على ذلك، قد يفتقر القضاة والمدعون العامون إلى المعرفة والخبرة في التعامل مع الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة. وبالنسبة لهؤلاء الممارسين، من المهم فهم الظروف التي يتم في ظلها جمع المعلومات في منطقة النزاع.

كما أن هناك مسائل لوجستية تعوق قدرة البلد على تحليل المعلومات التي حصل عليها العسكريون واستخدامها في تحقيقاتها ومحاكماتها المتعلقة بالإرهاب. فعلى سبيل المثال، يجمع الأفراد العسكريون أو يحصلون على كم هائل من الوثائق والوسائط وغيرها من الأشياء. وقد يؤدي هذا العدد الكبير من العناصر التي تتطلب التحليل إلى الضغط على الموارد البشرية والمالية للجيش. وبالإضافة إلى الحجم الكبير للمعلومات المُجمّعة، يجب على البلدان أن تتعامل مع كيفية فك شفرات المواد المشفرة وترجمة لغات متعددة.

وإلى جانب العقبات القانونية واللوجستية التي تؤثر على استخدام الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة، هناك قدر كبير من سوء الفهم والتضليل بشأن استخدام المعلومات. ويبدو أن هناك سوء فهم واسع النطاق بين البلدان بأنه إذا تمكنوا فقط من الوصول إلى أدلة من ميدان المعركة، يمكنهم ضمان إدانة أولئك المتهمين بجرائم الإرهاب. وفي الواقع، في ظل بعض أنظمة العدالة الجنائية للمدنيين، توفر الأدلة التي تم جمعها من ميدان المعركة على الأرجح خيطاً تحقيقياً قد يحتاج إلى التثبيت من صحته وربما دعمه بأدلة مستقلة إضافية.

ب- معلومات أساسية

في سبتمبر 2017، أطلقت وزارات الخارجية والعدل والدفاع الأمريكية مبادرة الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة لمعالجة بعض من تلك القضايا. وتسعى هذه المبادرة إلى مساعدة الدول الشريكة في استخدام الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة

⁴ خطة الولايات المتحدة الإستراتيجية المتكاملة لهزيمة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، فبراير، 2018.
⁵ على سبيل المثال، يمكن استخدام الملحق الثالث من المادة 18 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، لحماية جوانب معينة من المعلومات السرية من الإفصاح عنها مع ضمان حق المدعى عليه في محاكمة عادلة، بما في ذلك كل ما يلزم الإفصاح عنه من معلومات من جانب الحكومة.



بفعالية في إجراءات العدالة الجنائية للمدنيين. وكجزء من هذه المبادرة، شكّل ممثلو⁶ هذه الوكالات الثلاث فريق عمل أساسي مشترك بين الوكالات. وحيث إن الولايات المتحدة قد أدانت إرهابيين مستخدمة في ذلك المعلومات التي جمعها الجيش الأمريكي، رأى فريق العمل المشترك بين الوكالات أن إجراء استعراض أولي لإجراءات وزارة الدفاع الأمريكية من شأنه أن يلقي بعض الضوء على أفضل الممارسات، والدروس المستفادة، ويشكل إطاراً للمبادئ الإرشادية. وأجرى هذا الفريق المشترك بين الوكالات مناقشات في اجتماعات مائدة مستديرة في كل قيادة من القيادات الجغرافية للقوات المقاتلة التابعة للولايات المتحدة⁷ بمشاركة من مجموعة واسعة من الأطراف المعنية المدنية والعسكرية. وركزت مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة الخاصة بتقصي الحقائق على فهم كيفية قيام كل قيادة من تلك القيادات بتجميع الأدلة من ميدان المعركة وتحليلها وتبادلها. واستناداً إلى القضايا والموضوعات الرئيسية التي أثرت خلال تلك المناقشات، وضعت وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الدفاع الأمريكية أربعة عشر مبدأً إرشادياً غير ملزم.

تلك المبادئ غير الملزمة يمكن أن تساعد الشركاء الأجانب أثناء مراجعتهم أو تنقيحهم أو وضعهم لمناهجهم الخاصة بشأن استخدام الأدلة المستمدة من الجيش في تحقيقاتهم ومحاكماتهم المدنية المحلية في قضايا الإرهاب. وعند الحاجة، يمكن أن تقدم الولايات المتحدة التدريب والمساعدة التقنية بشأن استخدام هذه المبادئ التوجيهية لتشكيل تلك الجهود. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المبادئ غير الملزمة قد تكون مكملة ومعززة للجهود المماثلة للحصول على الأدلة من ميدان المعركة التي تضطلع بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة⁸ والمنندى العالمي لمكافحة الإرهاب⁹.

⁶ حضر ممثلون من مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وشعبة مكافحة الإرهاب بوزارة العدل الأمريكية، ومكتب توفير المساعدة والتدريب لتطوير قدرات الادعاء في الخارج، ودعم العمليات الخاصة بقيادة العمليات الخاصة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، إلى جانب مكتب وزير الدفاع لشؤون السياسة وهيئة الأركان المشتركة.

⁷ عقد فريق العمل الأساسي المشترك بين الوكالات اجتماعات مائدة مستديرة في القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، والقيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا، والقيادة العسكرية المركزية الأمريكية، والقيادة العسكرية الأمريكية في الهند والمحيط الهادئ، والقيادة العسكرية الأمريكية الجنوبية، والقيادة العسكرية الأمريكية الشمالية على التوالي.

⁸ قامت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، بمساعدة من المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في لاهاي، بصياغة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتيسير استخدام وقبول المعلومات والأدلة التي يحفظها الجيش وجمعها وتبادلها.

⁹ وضع الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنندى العالمي لمكافحة الإرهاب بالشراكة مع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب توصيات أبوجا بشأن جمع واستخدام وتبادل الأدلة لأغراض المحاكمة الجنائية للمشتبه فيهم من الإرهابيين.



ثانياً. المبادئ الإرشادية غير الملزمة

أ. ملخص المبادئ

• ضمان وجود سلطات وممارسات قانونية واضحة للعمليات العسكرية تسمح بجمع المعلومات واستخدامها.
• وضع أطر قانونية تسمح بقبول الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة، بما في ذلك حماية المعلومات السرية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة غير العسكرية.
• وضع مبادئ توجيهية أو سياسات واضحة تتناول السرية الأمنية للأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة والقدرة على رفع السرية عنها، حيثما أمكن.
• وضع سياسات وإجراءات لإنشاء والاحتفاظ بسجلات تسلسل عهدة المعلومات و/أو المواد والحفاظ على سلامتها باعتبارها وسيلة لضمان التحقق من صحتها.
• وضع إجراءات منهجية للحفاظ على المعلومات والأشياء التي يجمعها أو يحصل عليها الأفراد العسكريين بحيث يسهل الوصول إليها واستخدامها على المدى الطويل.
• استغلال المعلومات والمواد التي جمعتها أو حصلت عليها القوات العسكرية للحصول على البيانات المحددة للهوية.
• وضع إجراءات لمراجعة وتخفيض سرية المعلومات التي تم جمعها أو الحصول عليها خلال العمليات العسكرية.
• إدراك أن الأدلة التي تم جمعها من ميدان المعركة يمكن أن يكون لها استخدامات مدنية متعددة تتعلق بمكافحة الإرهاب.
• استخدام المنصات المتعددة الأطراف و/أو الإقليمية لتبادل الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة مع الدول الشريكة.
• توعية المسؤولين الحكوميين المعنيين، وخاصة في الجيش، بقيمة الملاحقة الجنائية.
• إجراء تدريبات مشتركة، حسب الحاجة، تضم ضباطاً عسكريين وموظفين مكلفين بإنفاذ القانون.
• تقديم التدريب للمحاورين الرئيسيين، مثل القضاة وقضاة التحقيق، بشأن الطبيعة الفريدة للأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة وطبيعة البيئة التي يجمع فيها العسكريون المعلومات والمواد ويحصلون عليها.
• تحسين فهم واضعي السياسات والممارسين أن الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة غالباً ما تتطلب وجود أدلة مستقلة داعمة لها.
• الارتقاء بالمعرفة الأساسية وبفهم وتدريب القوات العسكرية الموكول إليها التعامل مع الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة.



ب- الأطر القانونية والسياساتية

- **ضمان وجود سلطات وممارسات قانونية واضحة للعمليات العسكرية تسمح بجمع المعلومات واستخدامها.** يجب أن يكون لدى الدول سلطات قانونية¹⁰ أو تفويض للأنشطة العسكرية. وتشمل هذه السلطات عادة العمليات العسكرية المحددة أو اختصاصها. وتعتبر هذه السلطات مهمة لأنها قد تبين بالتفصيل المقدرة القانونية للجيش على جمع المعلومات أو المواد واستخدامها وتبادلها مع الكيانات غير العسكرية.
- **وضع أطر قانونية تسمح بقبول الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة، بما في ذلك حماية المعلومات السرية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة غير العسكرية.** تحظر السلطات القانونية في بعض الدول صراحةً على الجيش تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة غير العسكرية، وهو ما يحول بالتالي دون استخدام الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة في الملاحقات القضائية. ولذلك، يجب على البلدان مراجعة وتعديل أطرها القانونية، حسبما يلزم ويكون مناسباً، بحيث تكون المعلومات أو الأشياء التي يجمعها الجيش أو التي تُعطى له مقبولة في المحكمة، شريطة أن تستوفي قواعد الإثبات المحلية، إن وجدت، و ضمانات المحاكمة العادلة. علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون لدى الدول إطار قانوني وكذلك سياسات وإجراءات إدارية قائمة لحماية المصادر السرية وسبل تجميع المعلومات أو الأشياء في سياق العمليات العسكرية، حسب الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد أن يتضمن الإطار القانوني للبلد أحكاماً تسمح بتبادل و قبول الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة مع الوكالات الحكومية المحلية والأجنبية¹¹ فضلاً عن الكيانات غير الحكومية.
- **وضع مبادئ توجيهية أو سياسات واضحة تتناول السرية الأمنية للأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة والقدرة على رفع السرية عنها، حيثما أمكن.** في حين أن مصادر وطرق جمع المعلومات أو الأشياء غالباً ما تصنف على أنها سرية، فإن الأشياء أو المعلومات نفسها لا تحتاج - بشكل عام - إلى أن تكون سرية. ومن شأن السياسات أو المبادئ التوجيهية الحكومية التي تحدد بوضوح هذا المبدأ أن تساعد في منع حدوث تعقيدات لا لزوم لها في مراحل لاحقة عندما تكون هناك حاجة إلى تقديم معلومات لدعم الإجراءات الجنائية المحلية أو الأجنبية.

¹⁰ على سبيل المثال، تحدد المادة 10 من قانون الولايات المتحدة دور القوات المسلحة. وينص هذا الباب على الأساس القانوني للأدوار والمهام والتنظيم لكل خدمة من الخدمات، فضلاً عن جميع شؤون الوزارة بأكملها. كما وسَّع قانون الوطنية الأمريكية، P.L. 107-56 (2001)، 115 Stat. 272 ، نطاق الظروف المسموح فيها بالاستعانة بالجيش لمساعدة وكالات إنفاذ القانون في مكافحة الإرهاب.

¹¹ تسمح الفقرة 271 من المادة 10 من قانون الولايات المتحدة على وجه التحديد للقوات المسلحة الأمريكية بتبادل المعلومات المكتسبة خلال العمليات العسكرية مع الجهات المدنية المعنية بإنفاذ القانون. وهي تنص على ما يلي: (أ) يجوز لوزير الدفاع وفقاً للقوانين الأخرى المعمول بها أن يزود المسؤولين المدنيين المكلفين بإنفاذ القانون على المستوى الفيدرالي أو مستوى الولاية أو السلطات المحلية بأي معلومات يتم جمعها خلال المسار العادي للتدريبات أو العمليات العسكرية التي قد تكون ذات صلة بانتهاك أي قانون فيدرالي أو خاص بالولاية يقع ضمن نطاق اختصاص هؤلاء المسؤولين؛ (ب) أن تؤخذ احتياجات المسؤولين المدنيين المكلفين بإنفاذ القوانين في الاعتبار، إلى أقصى حد ممكن عملياً، عند تخطيط وتنفيذ التدريب أو العمليات العسكرية؛ (ج) على وزير الدفاع أن يضمن، إلى الحد الذي يتوافق مع الأمن القومي، تقديم المعلومات الاستخباراتية التي تحتفظ بها وزارة الدفاع وتتعلق بأمر منع المخدرات أو غيرها من مسائل إنفاذ القانون المدني، على وجه السرعة إلى المسؤولين المدنيين المكلفين بإنفاذ القانون.



ج- الاستخدام والاستغلال والتوزيع

- **وضع سياسات وإجراءات لإنشاء والاحتفاظ بسجلات تسلسل عهدة المعلومات و/أو المواد والحفاظ على سلامتها باعتبارها وسيلة لضمان التحقق من صحتها.** يشير سجل تسلسل عهدة الأدلة عادة إلى التاريخ الزمني للتعامل مع الأدلة المادية وهو في العادة أحد عناصر تحديد مدى قبول تلك الأدلة.¹² وتبرز أهمية سجل تسلسل عهدة الأدلة في حالات معينة، وذلك لأنه يوثق مصدر الحصول على العنصر ويضمن عدم ضياع معالم الأدلة أو تغييرها، وأن يظل الدليل الذي تدعيه الحكومة أو الطرف الذي يقدم الدليل كما هو. وبسبب الطبيعة الخطرة والسريعة للعمليات العسكرية، قد يكون من الصعب على الأفراد العسكريين تأمين المعلومات ووسمها وختمها في مكان مسرح العمليات بنفس الطريقة التي تنفذ بها وكالات إنفاذ القانون مهامها في القضايا الجنائية. وإدراكاً لهذه الظروف، يجب على الجيوش وضع إجراءات لوسم وتأمين الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة. ومن المهم توثيق المعلومات التالية كحد أدنى حينما يكون الوضع آمناً ويسمح بذلك: (1) تحديد هوية القائم بجمع المادة (المواد)؛ (2) وصف موجز لما تم جمعه؛ (3) المكان الذي تم منه تجميع المادة (المواد)؛ (4) تاريخ ووقت تجميع المادة (المواد)؛ (5) صور فوتوغرافية للمادة في مكان التجميع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هناك إجراءات محددة لتتبع من يحتفظ بعهدة مواد الإثبات. وإذا اتبع الجيش في بلد ما هذه الممارسات، تكون هناك فرصة أفضل للالتزام بقواعد صحة الأدلة، إذا كانت هذه القواعد موجودة.
- **وضع إجراءات منهجية للحفاظ على المعلومات والأشياء التي يجمعها و/أو يحصل عليها الأفراد العسكريون، بحيث يسهل الوصول إليها واستخدامها على المدى الطويل.** قد لا تتضح على الفور القيمة الاستدلالية للمعلومات والمواد التي يجمعها أو يستلمها الأفراد العسكريون. ولذلك، ينبغي للدول أن تدرس وجود نظام ما لتخزين وتحليل المعلومات والمواد التي يمكن الوصول إليها بسهولة لأغراض التحقيقات ويسهل الاستخدام المحتمل لها في الملاحقات القضائية في المستقبل.¹³
- **وضع إجراءات لمراجعة وتخفيض سرية المعلومات التي تم جمعها أو الحصول عليها من خلال العمليات العسكرية.** كما أشير إلى ذلك في مبدأ سابق، فإن مصادر وطرق الحصول على المواد والمعلومات وتحليلها واستغلالها تستلزم وجود حماية لها. وعلى الرغم من أن المحتوى الفعلي - مثل قائمة الأسماء، أو الأشياء المادية، مثل الهاتف - لا يحتاج إلى السرية، فإنه لا يزال هناك ميل لدى الأفراد العسكريين لإضفاء السرية على المواد أو المعلومات. ولذلك، سيكون من المفيد للدول أن تُرسي بعض الإجراءات بحيث يمكن مراجعة المعلومات السرية لضمان أن المادة تتطلب السرية

¹² في الولايات المتحدة، تتمثل العيوب في سجل تسلسل عهدة الأدلة في مدى قوة الدليل وليس مدى مقبوليته.

¹³ على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يحل المركز الوطني للاستفادة من وسائل الإعلام الوثائق والأقراص الصلبة التي يتم ضبطها في ميدان المعركة. وفي عام 2017، تلقى هذا المركز أكثر من 300 تيرابايت من البيانات من القوات البرية لمعالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مركز تحليل الأجهزة المتفجرة الإرهابية التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي كمنظمة واحدة مشتركة بين الوكالات لتلقي وتحليل والاستفادة من جميع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتلقى هذا المركز أكثر من 100000 جهاز متفجر يدوي الصنع من أكثر من 50 بلداً. ونجح هذا المركز في الحصول على بصمات خفية من أجهزة متفجرة يدوية الصنع لم تنفجر بعد، ومع ذلك، يجب مطابقة هذه البصمات مع بصمات معروفة من أجل الحصول على تطابق. وغالباً ما يتم تحديد هذه التطابقات بعد سنوات من استرجاع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فعلى سبيل المثال، في قضية الولايات المتحدة ضد علوان، استطاع هذا المركز التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي مطابقة بصمات الأصابع من جهاز متفجر يدوي الصنع كان قد انتشل في العراق عام 2005 ببصمات شخص كان يعيش في بولينج جرين بولاية كنتاكي. إلا أن هذه المطابقة تمت في عام 2011. وكانت مطابقة بصمات اليد مفيدة في الحصول على إقرار المدعى عليه بالجريمة وهو يقضي الآن عقوبة بالسجن لمدة 40 عاماً.



لأنها تنطرق إلى المصادر والطرق. وإذا لم يكن من الضروري إضفاء السرية على المادة، فيجب أن تكون هناك إجراءات قائمة لخفض سرية المعلومات بحيث يمكن تبادلها مع الأطراف المعنية المناسبة.

- **استغلال المعلومات والمواد التي جمعها أو حصلت عليها القوات العسكرية للحصول على البيانات المحددة للهوية.** 14 تعد بيانات الاستدلال البيولوجي، مثل بصمات الأصابع، عنصرًا حاسمًا في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالإرهاب. وتصبح المعلومات و/أو المواد التي يجمعها أو يتلقاها الأفراد العسكريون محدودة القيمة عندما لا يمكن مقارنتها بعينات معروفة و/أو عندما يتم تصنيفها خطأً على أنها سرية. ولذلك، من المهم للدول أن تدرس جمع وتحليل بيانات الاستدلال البيولوجي من الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة. 15 ويتوافق هذا المبدأ مع قرار مجلس الأمن رقم 2396، الذي يطلب من الدول وضع وتنفيذ أنظمة لجمع بيانات الاستدلال البيولوجي. ومن المهم أن تحترم الدول الخصوصية وحقوق الإنسان عند جمع بيانات الاستدلال البيولوجي وتحليلها وتبادلها. 16
- **إدراك أن الأدلة التي تم جمعها من ميدان المعركة يمكن أن يكون لها استخدامات مدنية متعددة تتعلق بمكافحة الإرهاب.** يمكن استخدام المعلومات أو الأشياء التي يجمعها أو يحصل عليها الجيش من أجل تحقيق مجموعة واسعة من أهداف مكافحة الإرهاب. فبالإضافة إلى التحقيقات والمحاكمات الجنائية، يمكن استخدام الأدلة التي تم جمعها من ميدان المعركة في قائمة المراقبة، وفحص الحدود، وإجراءات منح التأشيرة، وإجراءات الهجرة، وغيرها من المهام. وإذا كانت المعلومات أو المواد تستوفي الحد الأعلى للأدلة الثبوتية المطلوب في معظم المحاكمات المدنية، فمن المرجح أنها ستفي أيضاً بالمعايير اللازمة لهذه الاستخدامات الأخرى.
- **استخدام المنصات المتعددة الأطراف و/أو الإقليمية لتبادل الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة مع الدول الشريكة.** من المنظمات التي قد تكون مفيدة لتوزيع المعلومات ذات الصلة التي يتم جمعها من خلال العمليات العسكرية على المحققين والمدعين المدنيين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وغيرها من منصات تبادل المعلومات المتعددة الأطراف مثل عملية العنقاء الباسلة. وأبرز قرار مجلس الأمن رقم 2396 أهمية المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية في تبادل المعلومات. ويذكر هذا القرار أنه "قد لاحظ خصوصاً مع التقدير الجهود التي تبذلها منظمة الإنتربول من أجل التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بوسائل تشمل تبادل المعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون على الصعيد العالمي، وهو ما يمكن القيام به من خلال استخدام شبكة الاتصالات الآمنة الخاصة بالمنظمة، وقواعد بياناتها ونظامها الخاص بالإخطارات التنبيهية والإجراءات التي تتبعها لتعقب واثاق الهوية ووثائق السفر المسروقة أو المزورة، ومنتدياتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبرنامجها المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب".

14 يتولى مركز التحليل الجنائي مهمة زيادة جاهزية الجيش من خلال تقديم خدمات كاملة. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018، استلمت معامل هذا المركز واستغلت أكثر من 150000 عبوة ناسفة وعبوات غير متفجرة. وأسفرت البيانات الفريدة لبيانات الاستدلال البيولوجي عن الإرهابيين المعروفين والمشتبه فيهم، التي طورتها هذه المختبرات، عن إدانات قضائية، وساهمت في وجود خطوط تحقيقية، وإصدار نشرات الإنتربول الزرقاء.

15 من الأهمية بمكان محاولة الحصول على بيانات الاستدلال البيولوجي من الشيء في أقرب وقت ممكن، لذلك يجب على الأفراد السعي إلى نقل أي شيء يتم جمعه أو الحصول عليه من الجيش إلى المختبر للاستفادة منه.

16 التقرير السادس للأمين العام للأمم المتحدة بشأن التهديد الذي وجهه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) للسلام والأمن الدوليين ومجموعة من جهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في مواجهة هذا التهديد يشير إلى أن "تحديد هوية الأفراد المشتبه بهم من خلال الاستدلال البيولوجي يمكن أن يكون أداة فعالة لمواجهة تهديد الإرهابيين الذين يحاولون السفر دولياً باستخدام وثائق سفر مزيفة أو مزورة أو معدلة. ولذلك، تتواصل أهمية إدراج بيانات الاستدلال البيولوجي والصور عالية الجودة وبصمات الأصابع لهؤلاء المقاتلين في مختلف قواعد البيانات الإقليمية والدولية، بما في ذلك قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب".



د- التوعية والتثقيف

- **توعية المسؤولين الحكوميين المعنيين، وخاصة في الجيش، بقيمة الملاحقة الجنائية.** يركز المسؤولون العسكريون على ضمان نجاح عملياتهم العسكرية لمكافحة الإرهاب عندما يعملون في مناطق النزاع. وتعد محاكمة الإرهابيين خياراً عملياً ومفيداً للتعامل مع الإرهابيين. ولذلك، من الأهمية بمكان الاضطلاع بأنشطة التثقيف وزيادة الوعي بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تكون المحاكمة المدنية في مجال العدالة الجنائية أداة مكتملة للعمل العسكري في مكافحة الإرهاب.
- **إجراء تدريبات مشتركة، حسب الحاجة، تضم ضباطاً عسكريين وموظفين مكلفين بإنفاذ القانون.** قد ترغب الدول في دراسة تنفيذ برامج تدريب مشتركة تخص الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة مع نظرائهم في أجهزة إنفاذ القانون العسكرية والمدنية. وعادة ما يكون تدريب المسؤولين العسكريين منفصلاً عن تدريب المدنيين. ولذلك، يمكن أن تساعد التدريبات المشتركة في التغلب على بعض العقبات المؤسسية التي تحول دون تبادل الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة. وقد تشمل بعض الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك وضع إجراءات جديرة بالثقة بشأن سجلات تسلسل عهدة المعلومات و/أو الحفاظ على المعلومات أو تبادلها بين الوكالات العسكرية والمدنية.¹⁷
- **تقديم التدريب للمحاورين الرئيسيين، مثل القضاة وقضاة التحقيق، بشأن الطبيعة الفريدة للأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة والبيئة التي يجمع فيها العسكريون المعلومات والمواد ويحصلون عليها.** قد ترغب الدول في بذل جهود تدريبية معينة فيما يخص الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة وتقديم ذلك التدريب للقضاة، وقضاة التحقيق، والمدعين العامين وغيرهم من المسؤولين العاملين في الجزء ذي الصلة بكل منهم في نظام العدالة الجنائية. ويجب أن يسلط التدريب المصمم خصيصاً لهم الضوء على بيئة العمليات الفريدة والمعقدة التي تعمل فيها الجيوش، ويركز على الخطوات المحددة التي يتخذونها للحفاظ على المعلومات والأشياء التي قد يكون لها أعراض مختلفة. وينبغي لبرامج التدريب تسليط الضوء على حالات من مختلف مناطق العمليات أعتبرت فيها الأدلة التي تم جمعها من ميدان المعركة جديرة بالثقة ومقبولة.
- **تحسين فهم واضعي السياسات والممارسين بأن الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة غالباً ما تتطلب وجود أدلة مستقلة داعمة لها.** تكون الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة في كثير من الأحيان متشردمة بطبيعتها، أو لا يمكن تأييدها بسهولة. وسيكون من الصعب في كثير من الأحيان، إن لم يكن من المستحيل، بناء قضية للملاحقة القضائية تستند بشكل كامل على المعلومات التي يتم جمعها من ميدان المعركة. فغالباً ما تكون فائدة هذا النوع من المعلومات أنه يمثل خيطاً لإرشاد هيئات إنفاذ القانون للبدء في التحقيق. ونظراً لأن القضاة قد يكون لديهم أسئلة بشأن الأدلة من ميدان المعركة ومطالبات التحقق المرتبطة بذلك، يجب على المحققين، حيثما أمكن، السعي إلى الحصول على معلومات منفصلة ومستقلة تؤكد الحقائق المرتبطة بالأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة. وقد يساعد هذا أيضاً في دعم جدارة المعلومات التي جمعها أو تلقاها الجيش بالثقة وملاءمتها. كما أن تحسين فهم صانعي السياسات والممارسين للأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة، وحدودها، وما يمكن عمله للتعامل مع القيود، لا بد وأن يقلل من المفاهيم الخاطئة ويحسن طريقة استخدام هذه المعلومات في التحقيقات المتعلقة بالإرهاب.

¹⁷ على سبيل المثال، نفذت قيادة العمليات الخاصة التابعة لوزارة الدفاع دورة تدريبية مشتركة للاستفادة بالمعلومات بالتعاون الوثيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي من أجل تمكين إجراء عمليات مشتركة تؤدي إلى وضع إجراءات جديرة بالثقة بشأن سجلات تسلسل العهدة.



- **الارتقاء بالمعرفة الأساسية وبفهم وتدريب القوات العسكرية الموكول إليها التعامل مع الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة.** لضمان إمكانية استخدام المعلومات والأشياء المستلمة أو المجمعة، ينبغي أن يكون لدى الوحدات العسكرية وحدات مدربة ومستعدة لإنشاء سجلات تسلسل عهدة فيما يخص جمع الأدلة من ميدان المعركة وحفظها. وينبغي للعسكريين أن يفكروا في إرساء ممارسات يعترف بها ويعتمدها نظراؤهم المعنيون بإنفاذ القانون. فعلى سبيل المثال، قد تدرس الدول وضع مناهج تدريبية رسمية تعترف بها منظمات إنفاذ القانون لتدريس الممارسات الموحدة لجمع الأشياء والحفاظ عليها لتعزيز سلامة العملية وموثوقيتها. والدول التي لديها وحدات متخصصة أو تختار عدم إنشاء مثل تلك الوحدات، قد ترغب في دراسة دمج أفراد إنفاذ القانون المدنيين مع قواتها العسكرية.

ثالثاً- الخاتمة

تقع على عاتق كل دولة مسؤولية مساءلة مواطنيها عن أعمال الإرهاب. ومن بين العناصر الأساسية للمساءلة الملاحقة القضائية للأفراد الذين تتوفر بشأنهم معلومات جديرة بالثقة بشأن جرمهم والاسترداد الفعلي للمعلومات و/أو المواد التي تثبت عناصر الجريمة. وفي البيئة التي يسافر فيها مقاتلون إرهابيون أجنب إلى مناطق نزاع أو مناطق غير خاضعة للحكم، يصبح جمع المعلومات أو الأشياء الضرورية أكثر صعوبة بسبب الطبيعة غير المستقرة والفوضوية لميدان المعركة. وقد تساعد هذه المبادئ التوجيهية غير الملزمة الدول في جهودها الرامية إلى التعامل بعض تلك الصعوبات من خلال توفير الإرشادات بشأن كيفية استخدام الأدلة التي يتم جمعها من ميدان المعركة بشكل فعال في قضايا الإرهاب المدني. ويمكن لهذه المبادئ، عند استخدامها مقترنة مع وثائق مواضيعية أخرى مماثلة، أن تساعد الدول في وضع أو تعديل القوانين والسياسات والإجراءات وبرامج التدريب.